



تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثالث 2021

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2019-2020 وتطورات المالية العامة خلال الربع الثالث من عام 2021:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2020 حوالي 7028.9 مليون دينار مقابل 8560.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2020، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2020 حوالي 9211.3 مليون دينار مقابل 9606.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2020، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 2182.4 مليون دينار أو ما نسبته 7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1046 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2020 أو ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2019 حوالي 7754.3 مليون دينار مقابل 8609.9 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقابل 9255.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2019، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1058.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 645.6 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2019 أو ما نسبته 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2019-2021			
مليون دينار			
2021	2020	2019	البيان
7874.8	8560.9	8609.9	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
7298	7754	8009.9	الإيرادات المحلية
5390	5651	5273.3	إيرادات ضريبية
8.0	10.0	12.0	اقتطاعات تقاعدية
1900	2093	2724.6	الإيرادات الأخرى
576.8	806.9	600	المنح الخارجية
9845.1	9606.9	9255.5	إجمالي الإنفاق
8730.4	8333.9	8012.9	النفقات الجارية
1114.7	1273	1242.6	النفقات الرأسمالية
			العجز / الوفر
-1970.3	-1046	-645.6	بعد المنح
-2547.1	-1852.9	-1245.6	قبل المنح

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2021 بعد المنح حوالي 127.2 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 193.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 620.8 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2021 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 707.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2020-2018			
مليون دينار			
2020	2019	2018	البيان
7028.9	7754.3	7839.6	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
6238	6965.9	6944.9	الإيرادات المحلية
4958.6	4680.8	4535.6	إيرادات ضريبية
7.3	9	10.9	اقتطاعات تقاعدية
1272.1	2276.1	2398.4	الإيرادات الأخرى
790.8	788.4	894.7	المنح الخارجية
9211.3	8812.7	8567.3	إجمالي الإنفاق
8388.5	7897.2	7619.6	النفقات الجارية
822.8	915.5	947.7	النفقات الرأسمالية
-2182.4	-1058.4	-727.6	العجز بعد المنح
-2973.3	-1846.9	-1622.3	العجز قبل المنح

جدول رقم (3) الإيرادات والنفقات الفعلية خلال الربع الثالث من الاعوام 2021-2019			
مليون دينار			
2021	2020	2019	البيان
2338.4	2272.9	1862.7	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
1844.8	1759.6	1765.7	الإيرادات المحلية
1463.2	1414.6	1283.3	إيرادات ضريبية
1.3	1.7	2.4	اقتطاعات تقاعدية
380.2	343.2	480.0	الإيرادات الأخرى
493.6	513.4	97.0	المنح الخارجية
2465.6	2466.8	2247.8	إجمالي الإنفاق
2227.8	2259.8	2025.9	النفقات الجارية
237.8	206.9	221.9	النفقات الرأسمالية
-127.2	-193.9	-385.1	العجز بعد المنح
-620.8	-707.2	-482.1	العجز قبل المنح

ثانيا:الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2019:

بلغت الإيرادات المحلية ما قيمته 6965.9 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغة حوالي 8009.9 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 1044 مليون دينار أو ما نسبته 13%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 592.6 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 451.5 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2019.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 144.3 مليون دينار وضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 206 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند الإيرادات المختلفة بنحو 306.4 مليون دينار، وتراجع إيرادات دخل الملكية عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 36.8 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2020:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2020 ما قيمته 6238 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2020 والبالغة حوالي 7754 مليون دينار، أي بانخفاض بلغ حوالي 1516 مليون دينار أو ما نسبته 19.6%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 692.4 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 823.5 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2020.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة انخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 259.9 مليون دينار وانخفاض ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 191.6 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض بنود الإيرادات غير الضريبية إلى انخفاض بند إيرادات بيع السلع والخدمات بنحو 385.9 مليون دينار، وتراجع الإيرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 244.3 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث من عام 2021:

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث من عام 2021 ما قيمته 1844.8 مليون دينار مقابل 1759.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020، أي بارتفاع بلغ 85.3 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات غير الضريبية

بحوالي 36.7 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 48.6 مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث ما نسبته 25.3% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 7298 مليون دينار.

وعلى صعيد الارتفاع في الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بنفس الفترة من عام 2020 فقد جاء نتيجة لارتفاع حصيلته الضريبية العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 45 مليون دينار أو ما نسبته 4.3% كما وارتفعت حصيلته الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 3.1 مليون دينار أو ما نسبته 20.3%، وارتفاع الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 0.7 مليون دينار أو ما نسبته 0.8%، وانخفاض الضريبة العامة على "الدخل والارباح" بما قيمته 0.2 مليون دينار أو ما نسبته 0.1%.

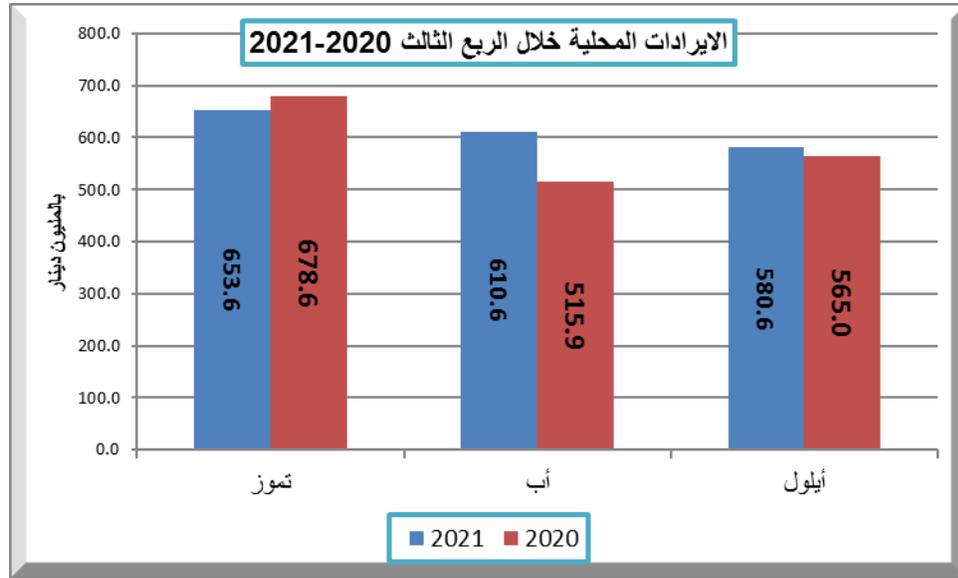
بشكل عام شكلت حصيلته الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 27.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2021 والبالغة حوالي 5390 مليون دينار.

أما على صعيد الإيرادات غير الضريبية فقد جاء الارتفاع في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيسي محصلة لارتفاع حصيلته إيرادات "بيع السلع والخدمات" بحوالي 43.2 مليون دينار وارتفاع حصيلته "الإيرادات المختلفة" بحوالي 4.3 مليون دينار وانخفاض حصيلته "إيرادات دخل الملكية" بحوالي 10.5 مليون دينار وانخفاض حصيلته العائدات التقاعدية بحوالي 0.4 مليون دينار.

شكلت حصيلته الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 20% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2021 والبالغة حوالي 1908 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية خلال الربع الثالث من عام 2021 ما مقداره 493.6 مليون دينار مقابل 513.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020 أي بانخفاض بلغ حوالي 19.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.9% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعليه، بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2021 ما مقداره 2338.4 مليون دينار مقابل 2272.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020، أي بارتفاع

مقداره 65.5 مليون دينار أو ما نسبته 2.9%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 28.7% خلال الربع الثالث من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 8137.8 مليون دينار.



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2019:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2019 حوالي 8812.7 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2019 والبالغ حوالي 9255.5 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 442.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.8%، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 115.7 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض بند تعويضات العاملين بحوالي 33.8 مليون دينار وانخفاض بند الإعانات بحوالي 24.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 327.1 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2019. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2019 ما نسبته 95.2% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2019.

2. النفقات العامة في عام 2020:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2020 حوالي 9211.3 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2020 والبالغ حوالي 9606.9 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 395.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.1%، ويعود سبب هذا الانخفاض محصلة إلى انخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 450.2 مليون دينار، وارتفاع النفقات الجارية بحوالي 54.6 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2020. حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2020 ما نسبته 95.9% من إجمالي الإنفاق المقدر لموازنة عام 2020.

3. النفقات العامة خلال الربع الثالث من عام 2021:

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2021 حوالي 2465.6 مليون دينار مقابل 2466.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2020 مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره 1.2 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض في إجمالي الإنفاق نتيجة لانخفاض النفقات الجارية بمقدار 32.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.4%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 30.9 مليون دينار أو ما نسبته 14.9%.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 237.8 مليون دينار خلال الربع الثالث من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 206.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثالث من عام 2021 ما نسبته 18.3% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدره في موازنة عام 2021 والبالغة حوالي 1299.2 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: وزارة الدفاع، وزارة الادارة المحلية، وزارة التربية والتعليم ، مديرية النفقات العامة، وزارة الداخلية/ الأمن العام، وزارة الاشغال العامة، وزارة الصحة، الخدمات الطبية الملكية ووزارة الاقتصاد الرقمي حيث شكلت هذه المشاريع نحو 76.3% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثالث من هذا العام. في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة اكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 20.3 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2021 توزعت في مختلف محافظات المملكة حيث شكل الإنفاق على مشاريع وزارة التربية والتعليم نحو 42.8% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائياً ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 915 مليون دينار ليبليغ ما قيمته 27414.3 أو ما نسبته 86.04% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثالث من عام 2021 مقابل 26499.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 أو ما نسبته 85.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020، علماً بأن صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ حوالي 481.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من 2021 مقارنة بمبلغ 387.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الرابع من عام 2020.

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 26132.5 مليون دينار أو ما نسبته 82.0% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 مرتفعاً بحوالي 969.2 مليون دينار أو ما نسبته 3.9% عن مستواه في نهاية عام 2020، وقد جاء الارتفاع لتمويل جزء من عجز الموازنة خلال الربع الثالث من العام الحالي جراء الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لتخفيف وطأة جائحة كورونا وتمويل عجز سلطة المياه وتمويل اقساط القروض المستحقة عليها والقروض المكفولة لشركة الكهرباء الوطنية، علماً بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 7.9 مليار دينار.

الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائياً ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 692 مليون دينار ليصل إلى 14407.2 مليون دينار أو ما نسبته

45.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثالث من عام 2021 مقابل ما مقداره 13715.2 مليون دينار أو ما نسبته 44.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2019 حوالي 11970.4 مليون دينار أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف وأثر عمليات السحب والتسديد.
- ارتفاع عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2020، حيث اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 692 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 865.3 مليون دينار وانخفاض اسعار صرف العملات بقيمة 173.3 مليون دينار.

رصيد 9/2021	صافي التسديدات(-) /المسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2020	اثر العمليات) السحب (+) والتسديد((-)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2019	
1841.7	+261.9	-105.2	1685.0	+333.9	+135.2	1215.9	يورو
558.4	-35.5	-49	642.9	-62.2	+37.0	668.1	ين ياباني (كل 100)
34.2	-1.4	0.4	35.2	-1.4	+2.3	34.3	يوان صيني
993.4	+113.4	-20.9	900.9	+379.3	+28.2	493.4	وحدة حقوق السحب
608.9	-6.2	+5.5	609.6	-7.7	-2.7	620.2	دينار كويتي
79.1	+0.1	-3.9	82.9	+2.6	+2.1	78.2	ون كوري
10291.5	+533	-0.2	9758.7	+898.2	0.0	8860.5	باقي العملات
14407.2	+865.3	-173.3	13715.2	+1542.7	+ 202.1	11970.4	المجموع

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الأمريكي بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) ارتفاعا ملحوظا في نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمبلغ 520 مليون دينار ليبلغ 10093.9 مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 9573.9 مليون دينار نهاية عام 2020 ومبلغ 8702.7 مليون دينار نهاية عام 2019، ويعود سبب ارتفاع نسبة الدين المقيمة بالدولار نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة باليورو فقد ارتفعت بحوالي 156.7 مليون دينار لتصبح حوالي 1841.7 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بحوالي 1685 مليون دينار في نهاية عام 2020 وفي عام 2019 بلغت حوالي 1215.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 261.9 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 105.2 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيمة بالين الياباني انخفاضا بحوالي 84.5 مليون دينار لتصبح حوالي 558.4 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2020 حيث بلغت حوالي 642.9 مليون دينار وفي عام 2019 بلغت حوالي 668.1 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 35.5 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 49 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد ارتفعت لتصبح حوالي 993.4 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 بالمقارنة مع نهاية عام 2020 حيث بلغت حوالي 900.9 مليون دينار وفي عام 2019 بلغت حوالي 493.4 مليون دينار، حيث أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 بحوالي 92.5 مليون دينار وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 113.4 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 20.9 مليون دينار، علما بأنه تم خلال الربع الثاني سحب الشريحة الثالثة بقيمة 145.7 مليون دينار من اتفاقية التسهيل الممتد الموقعة بتاريخ 2020/3/26 ومن الجدير بالذكر انه تم خلال شهري اذار وكانون اول من عام 2020 سحب الشريحة الاولى والثانية من الاتفاقية وبمبلغ اجمالي 349.8 مليون دينار، بالاضافة الى توقيع اتفاقية عام 2020 قرض

أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للظروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغ حوالي 282.6 مليون دينار.

ارتفاع عجز الموازنة:

ان الارتفاع في اجمالي المديونية يعود إلى تمويل جزء من عجز الموازنة العامة البالغ 958.9 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث، وكذلك استمرار الحكومة بكفالة القروض الجديدة لشركة الكهرباء الوطنية حيث بلغ صافي المبلغ المسحوب حوالي 189 مليون دينار وانخفاض التسهيلات البنكية للشركة بما قيمته 9.8 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021.

تسديد مديونية سلطة المياه/ اعادة اقراض لسلطة المياه:

تسديد أقساط القروض المستحقة على سلطة المياه حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 حوالي 28.5 مليون دينار في حين بلغت حوالي 38.6 مليون دينار نهاية عام 2020.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 بمبلغ 223 مليون دينار ليصل إلى حوالي 13007.1 مليون دينار أو ما نسبته 40.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما مقداره 12784.0 مليون دينار أو ما نسبته 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020 و 11988.1 مليون دينار نهاية عام 2019 أو ما نسبته 37.9% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بحوالي 381.2 مليون دينار ، وانخفاض الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 158.2 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية للسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 126.7 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 277.2 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2021 ليصل الى حوالي 11725.3 مليون دينار مقابل ما مقداره 11448.0 مليون دينار في نهاية عام 2020 و 10710.0 مليون دينار نهاية عام 2019، وقد جاء هذا الارتفاع في نهاية الربع الثالث من عام 2021 محصلة لانخفاض اجمالي الودائع (موازنة) بمبلغ 8.4 مليون دينار وانخفاض ودائع المؤسسات المستقلة بمبلغ 45.8 مليون دينار وارتفاع الدين الداخلي موازنة بعد SSIF بمبلغ 381.2 مليون دينار وانخفاض الدين المكفول بعد SSIF بمبلغ 158.2 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 حوالي 107.7 مليون دينار في حين بلغت حوالي 198.4 مليون دينار نهاية عام 2020، وحوالي 296.8 مليون دينار نهاية عام 2019، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.